دفن جثمان القائد الفلسطيني خليل الوزير (ابو جهاد). وتتداول ثلاثة احتمالات: ان يدفن في مصر، أو في الاردن، أو في سوريا، دون ان يُبَت بواحد منها (**الشرق الاوسط**، لندن، ١٨/٤/١٩٨٨).

• أعلن الملك الاردني حسين ان الاردن لن يجري مفاوضات باسم الشعب الفلسطيني، ولن يكون بديلاً من ممثله م.ت.ف. مضيفاً ان الاردن سوف يؤيد الشعب الفلسطيني بالطرق كافة. وأوضح حسين ان الاردن مستعد للمشاركة «كدولة غير مرتبطة وذات سيادة» في مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط، وانه لا يعارض القيام بذلك في اطار «وفد مشترك اردني ـ فلسطيني، في حال موافقة العرب على مثل هذه التسوية» (دافار، ١٨/٤/١٩٨٨).

١٨/٤/١٩٨٨

• تلقى رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية، ياسر عرفات، سيلاً من برقيات التعزية باستشهاد القائد خليل الوزير (ابو جهاد). وكان بين المبرقين عدد من ملوك الدول العربية ورؤسائها وقادة الحكم والرأي فيها (وفا، ١٨/٤/١٩٨٨).

• اتهمت تونس اسرائيل بأنها وراء جريمة اغتيال القائد الفلسطيني خليل الوزير (أبو جهاد). وقرر الرئيس التونسي، زين العابدين بن علي، التقدم بشكوى رسمية الى مجلس الامن الدولي ضد اسرائيل، بسبب تورطها في عملية الاغتيال. وكان التحقيق الذي أجرته لجنة تونسية خاصة كشف ان طائرة حربية اسرائيلية تواجدت على بعد ٥٥ كيلومتراً من المجال الجوي التونسي، لحظة وقوع عملية الاغتيال. وفي لحظة رصد هذه الطائرة، تم قطع الاتصالات السلكية واللاسلكية في منطقة سيدي بوسعيد، حيث يوجد مقر «أبو جهاد» (**الاهرام**، القاهرة، ١٩/٤/١٩٨٨).

• صرح عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. عبدالرزاق اليحيى، بأنه تقرر تشييع جثمان الشهيد خليل الوزير (أبو جهاد) في دمشق، بدلاً من عمان، كما كان مقرراً من قبل، وذلك نزولاً عند رغبة والدي الشهيد وذويه (وفا، ١٨/٤/١٩٨٨).

• استشهد أربعة مواطنين في ثالث أيام الغضب والشهادة التي أعلنتها الانتفاضة الفلسطينية أيام اضراب عام ومصادمات مع جنود الاحتلال وحداداً، حزناً على استشهاد القائد خليل الوزير (أبو جهاد). وقد دفع الاحتلال بتعزيزات عسكرية هائلة الى الضفة الغربية وقطاع غزة شملت أكثر من عشرة آلاف جندي، في أعقاب تصاعد الانتفاضة؛ وفرض الاحتلال نظام منع التجول على ٢٩ بلدة وقرية ومخيماً، بالاضافة الى مدن نابلس وعنبتا وقلقيلية والخليل، واعتبرت هذه المناطق التي تضم نصف مليون مواطن، مناطق عسكرية مغلقة، ومنع الصحافيون من دخولها (**الدستور**، ١٩/٤/١٩٨٨).

• أفادت شبكة ان.بي.سي. الاميركية بأن قرار اغتيال القائد الفلسطيني خليل الوزير (أبو جهاد)، اتخذ في الطاقم الوزاري الاسرائيلي المصغر. ووفق أقوال الشبكة، أيد العملية خمسة وزراء هم رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، ووزير الدفاع، اسحق رابين، ووزير الشرطة، حاييم بار ـ ليف، ووزير البناء والاسكان، دافيد ليفي، ووزير التجارة والصناعة، اريئيل شارون. وقد عارض العملية القائم بأعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، والوزير بلا وزارة، عيزر وايزمان. وعلل بيرس معارضته بأن من المحتمل ان تضر العملية بمسار السلام (**هآرتس**، ١٩/٤/١٩٨٨). على صعيد آخر، رحّب شارون باغتيال الوزير. وعبّر عن أمله في ان يؤدي هذا العمل الى تقدم مسار السلام، عبر تشجيعه زعماء معتدلين. وقال شارون انه دعا، منذ مدة طويلة، الى ضرب م.ت.ف. بأذرعها كافة، العسكرية والسياسية والاقتصادية. ويعتقد شارون بأن الوزير ترك طابعه على أوساط معتدلة، وحال دون مشاركتها في مسار السلام (**المصدر نفسه**).

• قال وزير البناء والاسكان الاسرائيلي، دافيد ليفي: «يجب قول ' لا ' لمشروع شولتس، وعدم انتظار قرار الجانب الآخر» (**هآرتس**، ١٩/٤/١٩٨٨).

١٩/٤/١٩٨٨

• أبّن رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية، ياسر عرفات، رفيق الدرب والسلاح خليل الوزير (أبو جهاد)، وذلك في تونس خلال مراسم توديع جثمان الشهيد قبل نقله الى دمشق. وقد شارك في التأبين والوداع ممثلو الحكومة التونسية، وكان على رأس المودعين، بالاضافة الى عرفات، أعضاء القيادة الفلسطينية وعائلة الشهيد (وفا، ١٩/٤/١٩٨٨).